توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الزهرة تيغزة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 03

توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الزهرة تيغزة

أستاذة محاضرة

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر '' 3 ''

ملخص

أن الهيمنة لا تعنى فقط التفوق ولكن كذلك استباق كل ما قد يهدد التميز ودلك من خلال هيكلة مجال الفعل والتحكم، فالمهيمن ليس فقط هو ذلك الواعى بوضعه وبقوته، ولكن تحويل كل هدا إلى قدرة سياسية عسكرية، اقتصادية وثقافية لإنتاج وضع دولي يكون خادما لنزوات هده الهيمنة اللامتناهية.

عند جل الخبراء فان الهيمنة الأمريكية ابتدأت منذ 1873 م وتراجع الهيمنة البريطانية. من 1873 إلى 1914 سيجد العالم نفسه أمام قوتين كبيرتين : الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة في صناعة الصلب والسيارات وألمانيا كانت متفوقة في الصناعات الكيميائية، حيث كانت تمثل في هذه الفترة ثلث الإنتاج الصناعي العالمي.

مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية كل دول أوربا وأسيا خرجت منها منهكة اقتصاديا وعسكريا إلا الولايات الأمريكية استطاعت إن تصبح القوة الأولى عالميا، بعد دلك تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة في أبريل 1945 م (الدرع السياسى للولايات المتحدة الأمريكية) واتفاقيات بريتون وودز Bretton Woods التي أفرزت البنك العالمي وصندوق النقد الدولي (الدرع الاقتصادي للولايات

المتحدة الأمريكية) وكان الهدف منها هو إعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتقدمة، وكدا الاستفادة من الأخطاء المرتكبة بعد الحرب العالمية الأولى والتي أدت إلى انهيار النظام النقدي والمالي مباشرة بعد أزمة 1929 م.

إلى حدود 11 سبتمبر 2001 والانفجار الذى هز الولايات المتحدة الأمريكية، ظهر مفهوم الإرهاب بشكل قوى وأصبح حاكما يتحكم في كل شيء وبات من المؤكد إن الولايات المتحدة الأمريكية لها الحق حسب مسؤوليها بسط سياستها على العالم وحمايته من شر قادم من دول كانت بالأمس صديقة لها.

فكانت 11 سبتمبر ذلك الحدث الذى سرع من تطبيق النظرية التى اعتمدها المحافظون الجدد لبسط لهيمنة الأمريكية. فحسب بعض الخبراء فان هده النظرية بنيت على أساس القضاء وإفناء الدول التي تهدد مصالح مجموعات ضغط معينة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه، فإن الحقيقة أن نزعة الهيمنة موجودة لدى البشر لا يمكن تجاهلها، ولكنها تزداد كلما كانت القوة متوافرة لديهم، فالقوة صنم كبير يمكن أن يدمر ما حوله أو يتحطم على نفسه. ولذلك ستبقى القدرات المتلاحقة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية مسيطرة على القوة التي تبغي الهيمنة، بحيث أصبح مقياسا للأطراف الداخلة في أي معركة، لا بل عامل الحسم لها والمشكّل بالتالي والمنظم لتراتيب القوة في النظام السياسي الدولي. وهو ما انعكس على السلوك السياسي للدولة العظمى المهيمنة التي تصر على إقحام ذراعها العسكري في تفاعلاتها الخارجية لكي تعوض عن المصاعب الاقتصادية والمنافسة التكنولوجية الحادة التي تبديها إزاءها الأطراف الأخرى ذات الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية.

كلمات مفتاحية : الهيمنة، العالمية، الكونية، الأحادية القطبية، الإستراتيجية، الأمن.

Résumé :

Toute domination de ce type suppose pour être sinon stable du moins durable une supériorité à la fois objective et perçue comme telle par les partenaires. Elle ouvre un choix entre diverses options, dont plusieurs ont été historiquement pratiquées avec des succès variables, l'hégémonie n'étant que l'une de ces options.

En tant que concept, l'hégémonie est une variante ou l'une des formes de la domination. Elle s'inscrit donc dans une logique de la puissance, qui conduit à articuler des capacités inégales, et peut-être au préalable à réaliser cette inégalité à son profit. On peut entendre le terme de différentes manières, et il convient donc de préciser le sens ici retenu. Il faut d'abord le distinguer d'autres formes avec lesquelles l'hégémonie ne doit pas être confondue, telles que l'impérialisme et le leadership, ensuite le caractériser en lui-même.

Depuis le 11 septembre 2001, le comportement de l'Administration Bush dessine une stratégie impérialistetant dans ses dimensions militaires qu'économiques. Certes, les formes de domination politique ont changé par rapport au temps de la colonisation, de même qu'ont changé certaines des formes "économiques" de la domination du capitalisme par rapport à celle analysées par les marxistes au début du vingtième siècle. La formidable augmentation du budget militaire, les objectifs visés par les Etats-Unis visent clairement à faire de la guerre - fut-elle qualifiée d'intervention humanitaire - la continuation de la politique par d'autres moyens" pour inverser l'aphorisme célèbre de Clausewitz. Ce qu'on appelle l'"unilatéralisme" des Etats-Unis, le droit auto-accordé d'intervenir partout dans le monde où ils estiment que leurs intérêts nationaux sont en jeu eût été qualifié d'attitude impérialiste en d'autres temps. Quand aux objectifs "économiques" de l'Etat américain, ils correspondent sur de nombreux points aux caractéristiques de l'impérialisme analysées par Hilferding, Boukharine, Lénine ou Rosa Luxembourg. On doit d'autre part observer, que si le terme d'impérialisme est abandonné au profit de celui d'"empire" par certains auteurs de filiation marxiste, depuis le 11 septembre il est revenu par deux fois au moins dans la presse britannique des milieux financiers. Le Financial Times a ainsi expliqué la nécessité d'un retour à un "impérialisme bienveillant " pour mettre fin au désordre mondial

Mots clés : Hégémonie, Domination, Impérialisme, Universalisme, Sécurité, Stratégie.

مقدِّمة

بعد عشرية كاملة عن أحداث 11 سبتمبر 2001 ـــ التي هزت كيان أكبر دولة في العالم و زعزعت إستقرار وأمن أكبر دولة عسكرية في العالم، من قبل جهة إختلف المحللون ولا يزالون إلى يومنا هذا مختلفون في تحديد طبيعتها وكذا تحديد أسبابها ونواياها الظاهرة والخفية ـــ مازال الجدل قائما حول إنعكاسات هذه الأحداث على العالم وعلى العلاقات الدولية، وعلى المدى الذي خلفته هذه الأحداث على مجرى الحياة العامة (التفكير، العلاقات، الأخلاق، الفرد .... إلخ).

على مر تاريخ السياسة الدولية والعلاقات الدولية، كانت هناك دولة أو مجموعة دول عظمى أو كبرى تحاول صياغة ميزان القوى وتعديله لصالحها لحيازة مكانة القوة العظمى الوحيدة المتفردة والمهيمنة الساحة الدولية. وكانت هذه المحاولة أو تلك من جانب تلك القوة أو هذه تأخذ طابعًا متغيرًا ينفذ بوسائل شتى قد تتناسق أحيانا أو تعارض أحيانا أخرى.

فكانت روما في العصر القديم، وبريطانيا في العصر الحديث، خير معبر عن هذا الحال، واليوم تضطلع الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بهذه المهمة، لما أجازت لها النهاية غير المتوقعة لمواجهة الحرب الباردة، وما أسبغتها من مزايا وسمات القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة والمتفردة لصياغة مسار السياسة الدولية نتيجة لعدم وجود المعادل أو المنافس، الأمر الذي أعطى للنظام الدولي صيغة القطبية الأحادية، وإن كان البعض يرى فيها أحادية مرنة يمكن تغييرها على المدى القصير والمتوسط في أكثر تقدير.

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكل طاقاتها وقدراتها للإبقاء على التحكم في النظام الدولي من قبلها بشكل أحادي، وتكريسه بشكل نهائي كنظام دولي في القرن الحادي والعشرين، ووفقا لأطروحاتها.

ولتحقيق ذلك، أي مشروع القرن الأمريكي، بدأت بإدخال التغييرات الضرورية على سياستها وإستراتيجيتها[1].

تنطوي الهيمنة على مفهوم الإقناع أو العنف، أو الاثنين معًا، والدولة المهيمنة هي الدولة القوية عسكريا أو إيديولوجيا أو اقتصاديا، وتتمتع بفضل هذه المصادر

بقدرة الهيمنة وإعادة ترتيب شؤون العالم، وذلك عندما يرتبط مفهوم الهيمنة بالقوة والرغبة في الهيمنة والتركيز على استخدام القوة العسكرية.

تناولت عدة نظريات مفهوم القوة كميكانيزم الوصول إلى الهيمنة العالمية، فقد ركزت نظرية الهيمنة الحميدة على مفهوم الهيمنة بالإقناع أو العنف، أو الاثنين معًا، والدولة المهيمنة هي دولة قوية عسكريا وإيديولوجيا واقتصاديا، وتتمتع بفضل هذه الثروات بقدرة الهيمنة والمسؤولية الدولية بجانبيها القيمي والمؤسسي، كما ركزت إحدى النظريات الخاصة بمفهوم القوة على مفهوم الرغبة في الهيمنة والتي قد ترتكز على قدرة عسكرية أو اقتصادية. وليس ضروريا أن تكون الدولة المهيمنة هي الأقوى عسكريا واقتصاديا على طول الخط، خصوصا إذا ما تقاربت بعض القوى العالمية للإبقاء على التوازن العالمي، فيحتوي النظام الدولي على أكثر من قوة عظمى[2].

ولكن في ظل مجال الهيمنة (الهيمنة بفرض الإرادة)، فإن تكاثف القوى لا يؤدي إلى الهيمنة، لأن هناك من سيواجه القوة المهيمنة، فلا وجود لمن هو أعظم، ولكن لمن هو قادر على الإبقاء بنقله ضد الطامع في الهيمنة لإحداث التوازن وليس التحكم.

أما في ظل الوضع الدولي الراهن والرغبة الأمريكية في فرض هيمنتها على العالم، نتيجة للانعدام المتكافئ والمساوي والموازن لقوتها، وعلى جميع الأصعدة (اقتصاديا، عسكريا، تكنولوجيا، ... الخ) جعلت مفهوم الهيمنة مرتبطا بالأمن القومي الأمريكي، الذي يعني السيطرة والتحكم. وارتبط ذلك بالتفوق العسكري الدائم والمطلق إزاء الرافضين أو الساعين لمقاومة هذه الهيمنة، أينما كانوا وحيثما وجدوا، فجعل سلوك الولايات المتحدة الأمريكية السياسي الخارجي مرتبط بقوتها ورغبتها في البقاء طويلا مهيمنة على قمة الهرم السياسي الدولي[3].

وأخذ المسؤولون الأمريكيون يميلون - وبشكل طبيعي - للتصرف كما لو أن العالم أحادي القطبية، والهيمنة الأمريكية واضحة المعالم فيه، وأن هنالك الضرورة الأمريكية، وهي مصدر الحكمة لمعالجة المشاكل الكونية، فدعاة الهيمنة الأمريكية (الخير العالمي) يؤكدون ذلك في خطاباتهم وكتاباتهم وتصريحاتهم ويعمقون من شمولية المبادئ والمسارات الأمريكية التي جعلت هذا النموذج الأمريكي مثلا يحتدا به، ما يدعو للتسليم بقيادته للعالم، حتى إن بدا

في قطاعات واسعة منه غير مقنع فكرا أو عملا، طالما أن التاريخ صار مفتاحا رئيسًا لفهم التاريخ العالمي، وهو تجسيد حتى لحضارة التنوير والديمقراطية التي يجب أن تسود العالم وتحكم من أهم أدنى منها من الأمم والأفراد[4].

لا يمكننا دراسة المكانة التي وصلت إليها الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقع القوة الأحادية اليوم – وهو موقع تحافظ عليه بشتى الطرق – من دون الإشارة إلى المراحل التي سبقت تلك المرحلة، وبالتحديد مرحلة الحرب الباردة التي كان لها عظيم الأثر للتأسيس للمرحلة الراهنة، كما لا بد من الوقوف على تطور مشروع الهيمنة الأحادية الأمريكية، إذا أردنا فهم التوجهات الإستراتيجية للإدارة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأحداث 11 سبتمبر 2001.

1– التطور التاريخي لمشروع الهيمنة الأمريكية:

لم يأت مشروع الهيمنة الأمريكية من العدم، ولم يظهر فجأة إلى الوجود، بل كان له مقدمات سبقته، وامتدت لسنوات سابقة عدة، فمنذ الحرب الباردة، كان المخططون الإستراتيجيون الأمريكيون ينتظرون الفرصة المناسبة للشروع في تحقيق المشروع التوسعي الأمريكي، الذي يدخل في صلب العقيدة الأمريكية منذ نشأة هذه الدولة الفتية، واستقلالها عن الإمبراطورية البريطانية، وكان الحاجز يكمن في الاتحاد السوفيتي، هذا الخصم الإيديولوجي والعسكري والاقتصادي على حد سواء.

بعد زوال هذا الأخير لأسباب عديدة، فتحت الأبواب واسعة أمام الطموح الأمريكي كي يتجسد على أرض الواقع، ويباشر في فرض جدول أعماله على كافة الشعوب، من دون الأخذ بعين الاعتبار تكلفة هذا المشروع الباهظة التي تتحملها الدول والحكومات التابعة، مع تحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلد مستهلك للمنتوجات والرأسمال الأجنبية. إن تملك أمريكا من نشر قواتها المسلحة اليوم لم يأت فقط من جراء انهيار الاتحاد السوفيتي، لأنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الإطار التاريخي للموضوع ككل. لذلك فإن تأثير هذا العامل المساعد لم يكن نحو إعادة توجيه ورسم للسياسة الخارجية الأمريكية من جديد، بل بالأحرى مجرد زوال العائق الذي كان حائلا أمام استكمال تحقيق مشروع الولايات المتحدة الأمريكية القديم في الهيمنة. إن تفحص التطور التاريخي لـ "الإستراتيجية الأمريكية" يظهر لنا بوضوح هذا الأمر، ويمكننا أن نميز في هذه الفترة بين ثلاث مراحل أساسية مرّ بها هذا المشروع[5]:

أ) المرحلة الأولى : الاتحاد السوفيتي كحاجز أمام رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق طموحاتها العالمية

في حين انتقل مركز الهيمنة العالمية للنظام الرأسمالي إلى الغرب في الجهة الأخرى من المحيط الأطلسي، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، برز تحد لـ "النظام الإمبريالي" كله في الشرق، تسمى "بالثورة البلشفية"، وبتأسيس الاتحاد السوفيتي، الذي شكل قيامه ونشوؤه حاجزًا أمام رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استكمال تحقيق طموحاتها العالمية. وطوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نشأ نزاع داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية حول كيفية التعاطي مع الاتحاد السوفيتي، وانقسم المتنازعون بذلك إلى فريقين : نادى **الفريق الأول** بضرورة ممارسة سياسة الضغط والمواجهة مع الاتحاد السوفيتي، بينما نادى **الفريق الثاني** بضرورة إتباع سياسة التهدئة وضبط النفس. وقد طغى التوجه الثاني في نهاية المطاف على الرغم من محاولات عدة جرت لإشعال حرب شاملة، خاصة أثناء الحرب الكورية أو الأزمة الكوبية، لكن بشكل عام، فإن سياسة ضبط النفس التي سادت خلال تلك المرحلة التي تميزت بـ "الازدهار الاقتصادي" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شرعت الإدارة الأمريكية بإتباع سياسات الإصلاح الاجتماعي. ولكن مع انتهاء فترة الازدهار تلك جراء انهيار الأوضاع الاقتصادية في السبعينات، ما لبث أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر عدائية في سياستها الخارجية، فقد تخلت بالفعل عن سياسة التهدئة التي كانت متبعة سابقا، واتبعت واشنطن سياسة تهدف إلى ضرب استقرار الاتحاد السوفيتي. وفي الثمانينات، فإن الزيادات الضخمة على الإنفاق العسكري التي اعتمدتها إدارة الرئيس "ريغان"، إضافة إلى إرسال الصواريخ المتطورة إلى أوربا، وكذلك الدخول في مشروع "حرب النجوم". كان الهدف من ورائها التسبب بأزمة داخل الاتحاد السوفيتي نتجت من عدم قدرة اقتصاده على تحمل تلك التحديات الاقتصادية والعسكرية ممهدة الطريق لانهياره، وهذا ما حصل بالفعل بعد أن أرهقه مشروع "حرب النجوم" بسبب تخصيص نسبة مرتفعة جدًا من الموازنة للموازنة الدفاعية[6].

ب) المرحلة الثانية: دفع عملية تراكم رأس المال في العالم أثناء الحرب الباردة

وفرت الحرب الباردة للولايات المتحدة الأمريكية جوًا ساعدها على زيادة قوتها السياسية والعسكرية للدفاع عن عملية تراكم رأس المال، وإعطائها رقمًا أكبر في كافة أنحاء العالم، وبذلك كان باستطاعة الطبقات البرجوازية

وأصحاب الملكيات الخاصة أن يتواجدوا، وأن يساندوا تلك القوة العظمى التي حمتهم من المد الشيوعي، ومن احتمال انتقال الاشتراكية الدولية إليهم، حيث ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية أمن الديمقراطيات الأوربية، وساهمت في إعادة بناء اقتصاد ألمانيا واليابان اللذين دمرتهما الحرب، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء تلك الفترة – بتكتم شديد ومن خلال سياسة "الاحتواء" التي اتبعتها – على: رسم حدود إمبراطوريتها غير المعلنة، وممارسة الدور القيادي – في إطار منظومة الدول التابعة لها أو ما عرف بـ "العالم الحر" – خلال مدة طويلة من الزمن، وتكريس جهد متواصل لمتراكم رأس المال، وذلك على الرغم من عدم تمكنها من ممارسة الهيمنة العالمية في تلك الفترة. وقد أدى التقليد دورا مهمًا في هذا الإطار من خلال : محاكاة النمط الاستهلاكي الأمريكي، وتقليد المؤسسات السياسية والمالية الأمريكية التي ساهمت جميعها في دفع عملية تراكم رأس المال قدمًا على الصعيد العالمي.

أما بعد القضاء على التهديد الشيوعي، أصبح تعريف الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية أكثر سهولة للذين يريدون إبراز مستقبل "الإمبريالية الأمريكية" وسعيها لإقامة إمبراطورية في القرن الواحد والعشرين.

ج) المرحلة الثالثة : انتهاء الحرب الباردة كفرصة لتوسيع دائرة النفوذ الأمريكي

كان توسيع الحدود ودائرة النفوذ واقعا ملازما من وقائع التاريخ الأمريكي، حيث كان حلم الاضطلاع بدور عظيم على المسرح العالمي عميق الجذور في الشخصية الأمريكية، وقد ظل الأمريكيون جميعًا، وعلى اختلاف انتماءاتهم الحزبية مؤمنين بـ "الأقدار العظيمة لأمتهم العظيمة" وقد بدت الولايات المتحدة الأمريكية على الدوام في نظر قادتها حسب روبرت كيغان: "جنينا لإمبراطورية عظيمة"[7].

حيث لا يعتبر هذا المفكر الولايات المتحدة الأمريكية تغيرت جراء "أحداث 11 سبتمبر 2001"، بل لا تزال تسير في الطريق نفسه الذي خططتها لنفسها طيلة الجزء الأكبر من العقود الستة السابقة، حيث كان الأمريكيون دائبين على توسيع دائرة نفوذهم، وزيادة قوتهم بشكل مستمر، الأمر الذي برهن على عزم الولايات المتحدة الأمريكية البقاء القوة الإستراتيجية المهيمنة في كل من شرق آسيا وأوربا، وقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن انتهاء الحرب

الباردة لم تكن سببًا للانكفاء والتراجع، بل فرصة لتوسيع نفوذها ليشمل مناطق جيوإستراتيجية جديدة، وهي المناطق الغنية بالنفط الذي يشكل عصب اقتصاد كل من اليابان، الصين وأوربا، وتوسيع نطاق التحالف الذي تقوده شرقا في مواجهة روسيا، وتقوية العلاقات مع القوى التي تصفها بالديمقراطية في شرق آسيا في مواجهة الصين، أو أي تجمع اقتصادي إقليمي بقيادة اليابان[8].

د) المرحلة الرابعة: الأحادية القطبية

في ظل النظام الدولي الأحادي القطبية بقيادة أمريكية، سعى التيار المتشدد في إدارة الرئيس جورج بوش الإبن والمسيطر على السياسة الخارجية إلى توسيع الاعتقاد الذي يؤكد بين طياته أن انفرادية قوة أمريكا الشديدة ليس لها منافس ستكون الوسيلة الرئيسية، لا لمجرد الفوز في الحروب التي تقودها (مكافحة الإرهاب والحرب على أفغانستان واحتلال العراق) بل للمحافظة على هيمنة أمريكية على نحو غير محدد، وأن لا يكون للمجتمع الدولي دور في التوصل إلى تحقيق تسوية أو تحقيق المطالب الدبلوماسية للدول الأخرى. وقد عمقت اتفاقية الصواريخ البالستية (ABM) من شعور هذا التيار بالفوقية والعلوية، لا بل وجدوا مسوغات القوة الأمريكية العالمية للهيمنة، وأصبح مبدأ الهيمنة في إدارة بوش القدح المحلى أمام محاولات المعتدلين[9].

وأصبحت أمام كل هذه الأمور حقيقة ماثلة للعيان لا يمكن تجاهلها، ألا وهي أن هذا النموذج القيادي والمهيمن صور فكرة "المهيمن الخير" التي تتجسد عظمته لا في قدرته على تحقيق الهيمنة على الآخرين، وإدامة تلك الهيمنة فحسب، وإنما من باب القدرة على العمل في مصلحة المجتمع الدولي بشكل عام، خصوصا أن السياسة الخارجية الأمريكية تهدف بشكل واع إلى الارتقاء بالقيم الكونية، وتجسيد الهيمنة غير الخطيرة، كما يصفها نائب وزير الخزانة الأمريكية (سابقا) " لورانس آج سوبرز" عندما سمى الولايات المتحدة الأمريكية "بالقوة العظمى الأولى غير الاستعمارية" لما تمتلكه من تمجد – تفرد – عفة وقوة بكل أشكالها[10].

من خلال إحدى الوثائق الأمريكية المهمة التي قدمتها كونداليزا رايس (عندما كانت وزيرة الخارجية) تستوضح إمكانية القوة الأمريكية وتسخيرها في السياسة الخارجية الأمريكية وصولا لغاية الهيمنة أيًا كان شكلها والتي توجب وبحسب رؤية كونداليزا رايس مجموعة أولويات أساسية تصب كلها في

التركيز على المصلحة القومية والأمن القومي الأمريكي، ودورها العالمي، وهذه المهمات أو الأولويات قائمة على :

- ضمان أن القوى الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب وتبرز السلطة، وتمال في سبيل حماية مصالحها، إن لم تنجح في تعويق الحروب.

- تعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ، بما فيها العالم العربي الذي تم تجاهله لمنطقة حيوية للمصالح الأمريكية القومية.

- تحديد علاقات قوية وثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية ويمكنهم من المشاركة لحمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية.

- تركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وخصوصا روسيا، الصين، والاتحاد الأوربي، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ طبيعة النظام السياسي الدولي الجديد.

- التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة (القوى العدائية) التي تتخذ أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل[11].

من هذه المهام، نستخلص أن السيدة رايس تؤكد أن المصلحة القومية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية هي الهدف، والقيم الأخرى تابعة لتحقيق هذه المصلحة. وهناك أمران أساسيان لتحقيقها، **أولهما** : دعم السياسات الاقتصادية الدولية التي تفعّل مميزات الاقتصاد الأمريكي، وتوسع أطر التجارة الحرة، بوصفهما أداتين حاسمتين في صياغة السياسة الدولية. **وثانيهما:** أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومضمونة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن الوحيد للسلام والاستقرار الشاملين.

إذن، أدوات الهيمنة الأمريكية تتفق مع مصلحتها القومية لبقائها القوة العظمى الوحيدة والمهيمنة، ولاسيما إذا ما استدركنا أن النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية قد ينزلق إلى عالم متعدد الأقطاب، في ظل وجود قوى أخرى منافسة كبرى تسعى لإبراز أدوارها على الساحة العالمية. وهذه الرؤية المستقبلية انسجمت مع رؤية صامويل هانتغتون عندما يقول إذا عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن خلق عالم أحادي القطبية، فإن من مصلحتها استغلال مكانتها

كقوة عظمى في النظام العالمي القائم، واستخدام مواردها لانتزاع التعاون من دول أخرى تتعامل مع قضايا كونية بأساليب ترضي المصالح الأمريكية[12].

في هذا الإطار، يلتقي مع رؤية "جوزيف ني" حينما يدعو الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة حتى في ظل النظام الدولي المتعدد الأطراف، فنزاع الهيمنة الذي قد يصل لحرب الهيمنة من الناحية التاريخية هو الآلية الأساسية للتغيير النظامي في السياسة العالمية، كونه ناجم عن ازدياد عدم التوازن بين عبء الحفاظ على إمبراطورية أو موقع الهيمنة، وبين الموارد المتوافرة للقوة المهيمنة لتحقيق هذه المهمة، والذي يقود إلى نظام دولي جديد قد يكون أحادي القطبية، وقد يكون متعدد الأقطاب مع هامش لتفوق إحدى القوى على الأخرى[13].

في حقيقة الأمر، هذا القلق المستقبلي ما بين القوة العظمى الوحيدة والمنفردة، والقوة العظمى المهيمنة، والنظام الدولي الأحادي القطبية، شكلت "عقدة التفوق الأمريكي العالمية" وعكست جملة حقائق أو مدركات لاتجاهات السياسة الأمريكية المستقبلية لتجسيد ذلك وأهمها :

أولاً : استعدادها الدائم للحرب وانهماكها بزيادة فاعلية أسلحتها ومخزونها تقليديا ونوويًا، وكأن ما معها لا يكفيها، ولا يستطيع أن يوفر لها الأمن في عالم مليء بأعدائها الذين لا يترددون في اغتنام الفرص لإيذائها أو الانتقام منها، وعلى حد تعبير "مكنمارا": «إن القوة العسكرية العظيمة تبقى عند الأمريكيين أمرًا لا غنى عنه، وإن الولايات المتحدة الأمريكية تجد لازما عليها أن تحتفظ بترسانة نووية وتقليدية، بحيث تردع أي دولة من غير استخدام أداة للترهيب ولاسيما أن هنالك بعض الذين يختبرون إرادتها»[14].

ثانيًا : الكم الهائل من الكتابات التي صدرت على مدى السنوات الماضية في أمريكا ذاتها، والتي تعكس رغبا أمريكيا إزاء ما يحمله المستقبل لهم، وما يضمره الآخرون تجاههم من قبيل الدعوة لاقتناص الفرص السانحة قبل أن يفعلها الآخرون وفعل ما لم يفعل غيرهم، وإنهاء التاريخ عند حدود الانتصار الأمريكي في محاولة لإقناع الذات والرأي العام العالمي بالصورة الأمريكية الأخيرة للعالم.

ثالثًا : ممارسة القوة بشكلها الفعلي في إدارة الصراعات والأزمات ولحماية المصالح، فالاحتلال الأمريكي للعراق الدليل الأعمق على ذلك، حيث

عبرت عن الهيمنة والقيادة الأمريكية العالمية، من منظورها لمكافحة الإرهاب الدولي وعزل الدول المارقة (حسب روايتها).

رابعًا: تناسق الآليات المتوافرة لتسير معًا جنبًا إلى جبن للإنجاز الفعلي على الساحة الدولية، فالفعل السياسي، والفعل الاقتصادي، والفعل العسكر تضافروا لتحقيق متطلبات الهيمنة، وبخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة التي تنفرد بتوافر عناصر القوة (العسكرية) والقدرة (الفاعلية) لإنجاز الهدف المطلوب للهيمنة والسيطرة الكونية.

وعليه، فإن الحقيقة أن نزعة الهيمنة موجودة لدى البشر لا يمكن تجاهلها، ولكنها تزداد كلما كانت القوة متوافرة لديهم، فالقوة صنم كبير يمكن أن يدمر ما حوله أو يتحطم على نفسه. ولذلك ستبقى القدرات المتلاحقة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والسياسية مسيطرة على القوة التي تبغي الهيمنة، بحيث أصبح مقياسا للأطراف الداخلة في أي معركة، لا بل عامل الحسم لها والمشكّل بالتالي والمنظم لتراتيب القوة في النظام السياسي الدولي. وهو ما انعكس على السلوك السياسي للدولة العظمى المهيمنة التي تصر على إقحام ذراعها العسكري في تفاعلاتها الخارجية لكي تعوض عن المصاعب الاقتصادية والمنافسة التكنولوجية الحادة التي تبديها إزاءها الأطراف الأخرى ذات الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية، وهو ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية.

وبذلك فإن القطبية الأحادية الأمريكية في النظام الدولي الجديد قد تولد الهيمنة والسيطرة، أو أن الأخيرة قد تضع نطاقا دوليا جديدا أحادي القطبية ذا إرادة وتفوق لقوة واحدة على باقي المنظومة الدولية، والذي قد يحقق الاستقرار والسلام، ولاسيما أن هنالك رؤية تؤكد أن النظام الأحادي القطبية أقل ميلا للحرب من أجل إحكام الهيمنة والسيطرة عالميا، ولكن هذا لا يمنع قيام الحروب من الوصول إلى الهيمنة والسيطرة، بموجب المخطط الأمريكي للسيطرة العالمية حتى عام 2008 وابتداء من الشرق الأوسط، تتأكد حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعتمد على القوة العسكرية بهدف الهيمنة، ذلك بأن السيطرة العسكرية الأمريكية في أي بلد لا بد أن تكون محددة بنطاق معين، وهو نقل السلطة في هذا البلد إلى أتباع أوفياء لا يفعلون شيئًا أو يقومون على اتخاذ قرار دون الرجوع إلى البيت الأبيض، وأن يضل هؤلاء الأوفياء بأن يشاركهم في الحكم ثلاثة أشخاص أمريكيين: مستشار أمريكي للشؤون السياسية، ومستشار أمريكي للشؤون الاقتصادية، ومستشار أمريكي للشؤون

العسكرية، وبذلك فإن الحروب الأمريكية الجديدة ذات أهداف كبيرة، وخصوصا لأجل التأقلم مع الشعوب الجديدة، وهذا ما يفضي إلى الهيمنة وفرض الإرادة الأمريكية[15].

2 – التطور الفكري لمشروع الهيمنة الأمريكية:

بعد أن عرضنا الإطار التاريخي لمشروع الهيمنة الأحادية الأمريكية، سنقوم بعرض الإطار الفكري الذي يستند إليه "النظام الليبرالي الجديد" الذي تنطلق منه السياسات الأمريكية لتحقيق مصالح شركاتها، من خلال فتح وتحرير الأسواق في العالم أجمع، وهو على عكس ما نادى به المفكرون الليبراليون التقليديون، يزيد هذا النظام النيوليبرالي من حدة التفاوت ما بين المجتمعات الثرية والفقيرة، ويوسع من هامش الصراع الذي يزداد ما بين الفئات المهمشة والفئات الحاكمة الأمريكية، خاصة أنه يتبين يومًا بعد يوم أن هذا النظام لم يؤمن بالديمقراطية، بل فاقم من حدة اغتراب الشعوب الخاضعة مع تخلخل بنية الدولة، الراعية نتيجة ضغط السياسات النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة) المفرطة على دولها، في وقت يزداد تدخل الدولة الأمريكية في العملية الاقتصادية، تأمينا لمصالح الشركات الأمريكية التي توظف الآلة العسكرية الأمريكية الضخمة خدمة لأهدافها[16]. لذلك لا بد أن نبين كيف أن السياسات الاقتصادية الأمريكية النيوليبرالية تستمد إلى إطار فكري يتم ضمنه "تبرير القوة والتسلط" بحسب الاقتصادي جون كينيث غالبريث، وتشريح "السياسات العدوانية التوسعية، بعبارات ومفاهيم تقنع الجمهور الأمريكي، وتساهم في إضفاء الشرعية على سياسات النظام، وكيف يتم الترويج لهذا المذهب الاقتصادي من قبل مراكز الأبحاث الأمريكية وخزانات الفكر (Think tanks).

لذا، فالحديث عن الإطار الفكري يتطلب منا العودة إلى المهمة الحضارية الأمريكية، التي تتضمن "تلقين العالم" الحرية والديمقراطية، ونشر القيم الحضارية الأمريكية، عبر إزالة الدولة القومية، وإرادة نشر رسالة أمريكا التاريخية بالقوة، واستخدام مفهوم "حرية التجارة" كمبدأ أخلاقي.

أ) تلقين العالم الحرية والديمقراطية:

لقد كان الآباء المؤسسون للدولة الأمريكية منذ عام 1783 على يقين بحسب الباحث مصطفى الفيلالي، بأن قيام هذه الدولة الناشئة – بعد انفصالها عن المملكة البريطانية المتحدة – سيشكل بداية جديدة للتاريخ البشري، وبأن

الأمريكيين مكلفون بتنفيذ رسالة سماوية[17]، ومطالبون بالتبشير لها ونشرها – ولو بالقوة – في العالم. ما يوجب عليهم التدخل في كافة الشؤون العالمية لتشكيل هذا العالم وفق ما يتناسب مع هذه المهمة الإلهية المقدسة، ولتدليل على ذلك سنعرض فيما يلي بعض أهم القادة الأمريكيين الذين تعاقبوا على الحكم، والذي أداروا السياسات الأمريكية وفق ما يتناسب مع هذه "المهمة الحضارية" المكلفين بها: لقد صرح جورج واشنطن بـ «أن الله أراد لأمريكا أن تكون الموطن الذي بلغ فيه الإنسان كمال إنسانيته، وأن تصبح أرضا يتيسر فيها للعلوم والفضيلة والحرية والسعادة والمجد أن تبلغ أوجها»، ويضيف «إن قضيتنا هي قضية البشرية قاطبة»، ويقول جون آدم «.....إنه كتب على جمهوريتنا الطاهرة الفاضلة أن تحكم العالم» ورأى جيفرسون «أن الأمة الأمريكية أمة عالمية تسعى لتحقيق مبادئ تصلح للعالم كله، وكان ''ولسن''، بدوره يشعر في قبضة إله مسخر لتحقيق إرادته»، وأعلن الرئيس كارتر أن هذه الرسالة السماوية توجب على أمريكا «تلقين العالم الحرية والديمقراطية»، أما جون كيندي، فقد اعتبر نفسه أول رئيس ينظر إلى شؤون العالم قاطبة، من خلال اعتبارها قضايا سياسية واقتصادية داخلية للولايات المتحدة الأمريكية، أما الرئيس كلينتون فقد صرح في خطاب له أمام مجلس النواب الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الواجبة الوجود، ويبقى الرئيس بوش الابن الذي كان يؤمن أن الحرب الأمريكية على العراق هي حرب "صليبية" و "حرب عادلة" تهدف إلى نشر القيم الإنسانية الأمريكية في العالم[18]. ومن هنا نستخلص أن مركزية نظرة الأمريكي إلى نفسه تنبع من المنزلة الكونية التي يضعها لرسالته التبشيرية.

إضافة إلى آراء بعض أهم القادة والرؤساء الأمريكيين الذين بشروا "بالمهمة الحضارية الأمريكية"، نورد الآن آراء بعض أهم الساسة والمفكرين الأمريكيين الذين رأوا ضرورة إزالة العائق – الحاجز المستقبل في الدولة القومية – والتي أصبحوا يعتبرونها من مخلفات الماضي، وعائق أمام تحقيق الطموح الأمريكي في الهيمنة والسيطرة. حيث اعتبر الكاتب الأمريكي صامويل هانتغتون في مقال له في مجلة "الأمن العالمي" أنه «يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعزز منزلتها الأولية بين دول العالم، وذلك في صالح المجموعة البشرية، إذ هي الدولة الوحيدة التي تقوم هويتها القومية على مجموعة من القيم السياسية والاقتصادية»[19]، أي الحرية، والديمقراطية، والمساواة،

والملكية الفردية، واقتصاد السوق، معتبرًا أن نشر الديمقراطية ونصرة حقوق الإنسان وحماية قوانين السوق، هي من صميم السياسة الأمريكية التي تتفوق بها على سائر الدول. وفي الإطار نفسه يرى زبيغنيو بريجنسكي، الذي يتحدث إلى جانب هنري كيسنجر، عن "رسالة الولايات المتحدة الأمريكية القيادية في العالم" ويدافع عن حقها في قيادته[20]، كما حرص "بريجنسكي" في كتابه: "الثورة التكنو- إلكترونية" أنه «لا بد للديمقراطية الأمريكية من أن تكون غازية، وأن لكل قارة ولكل شعب الحق في أن تسدي له أمريكا النصح والإرشاد، وبأن الواجب يقضي أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية تحديد الإطار والصيغة لمجريات الأمور في الكون»[21].

وحسب بريجسكي فإن الخطورة تكمن في أن الثقافات ومقومات هويات الآخر تشكل عقبات أمام الانتشار الكوني للحرية والديمقراطية، وبالتالي يجب على الإدارة الأمريكية المتعاقبة، بحسب رأيه، إزالة تلك العقبات، وهو الأمر الذي يحصل فعليا على أرض الواقع اليوم، خاصة المنطقة التي أطلقت عليها "كوندوليزا رايس" وزيرة الخارجية في عهد بوش الابن "الشرق الأوسط الجديد"، ويخلص الكاتب إلى أن العدو الأكبر للإنسانية هي "الدولة القومية" التي يعتبرها قوة معرقلة للإبداع في عالم واحد متماسك، طبعا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال آلتها العسكرية الضخمة، وفيما يخص "مجتمع ما بعد التصنيع" أو ما أطلق عليه المفكر الأمريكي "آلفن توفلر" تسمية "مجتمع الموجة الثالثة" أو مجتمع "الثورة الإلكترونية"، فإن الولايات المتحدة الأمريكية – حسب رأي بريجسكي دائما – والتي تعتبر مهد "الثورة الإلكترونية"، قد أصبح العالم من حولها "قرية كونية". من هنا تأتي ضرورة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتهديم "الحواجز القائمة" والمتمثلة في الدولة القومية، باعتبارها "كيانات ماضوية بالية" بهدف نشر قيم الرسالة الحضارية العالمية الأمريكية، "وتحرير القضاء الجديد للتواصل البشري" من خلال العمل على تعجيل زوال نظام الدولة القومية، والقضاء على ما تمثله من إيديولوجيات وملاجئ للنخب القومية التي يعتبرها بريجسكي أمية من الناحية التكنولوجية[22].

ولا بد في هذا المجال من ذكر بعض ما جاء في رسالة نعوم تشومسكي* المعنونة "مسؤوليات المثقفين" أنه لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية معرضة للتهديد الروسي – البلشفي عندما أقدم الرئيس ويلسن على احتلال هايتي وجمهورية الدومينيك وقضى فيها على النظام البرلماني بسبب رفض البرلمان القبول

باحتلال الأراضي الزراعية من قبل الأمريكيين، الأمر الذي تسبب بمقتل الآلاف من المزارعين، وبعث نظام الرق والاستعباد. وجاء بعد ذلك الرئيس "بوش" الأب كي يقوم بهجوم على "باناما" ويطلق يد أهل البنوك وتجار المخدرات، ويعهد السلطة إلى حكومة خاضعة للحاكم العسكري، ثم يأتي "تشومسكي" في رسالته على ذكر الاستغلال الأمريكي للبرازيل أو "عملاق الجنوب كما يطلق عليه"، حيث جاء في جريدة "وال ستريت": «إن البرازيل أحق البلاد للاستغلال» لما يحتويه هذا البلد الشاسع من موارد هائلة وإمكانيات كبرى، حيث أصبح مجالا واسعًا لاختبار وتطوير النظام الرأسمالي فيه، ومعه الأساليب العلمية للتنمية الصناعية، ما تسبب في إفقار الجزء الأكبر من سكانه. كان هدف النخبة الأمريكية الصناعية والمالية من وراء ذلك هو القضاء على كل منافسة أجنبية في أمريكا الجنوبية، وتحويلها بالتالي إلى سوق كبير لفائض السلع الأمريكية، ولتصبح مجالاً للاستثمارات الخاصة، ومصدرًا مهمًا للموارد الطبيعية المتدنية السعر. إن البرازيل ليست سوى نموذجًا مصغرًا عن إرادة تطبيق مضمون "الرسالة الأمريكية الحضارية" على العالم، فالتجربة دلت على أن الخطاب الرسمي الأمريكي المتضمن إرادة نشر الحرية والديمقراطية في العالم، يحمل في طياته أهدافا اقتصادية ومالية للسيطرة على ثروات وأسواق بقية الشعوب[23].

من المبادئ الأخرى التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية لتوسيع مشروع هيمنتها على العالم "إمبراطورية السوق الحرة"، والتي تحت رايتها كانت المملكة البريطانية قد نظمت وأقامت سلطتها العالمية في القرن التاسع عشر، كانت مرتبطة بحسب رأي الباحث نيك بيمز (Nick Beams) "بالمهمة الحضارية الكبرى حينها"[24]، واليوم أيضا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر "السوق الحرة" كقاعدة أخلاقية سترتكز عليها إمبراطوريتها، وكما جاء في تقرير إستراتيجية الأمن القومي سبتمبر 2002 «إن مفهوم حرية التجارة قد ولد كمبدأ أخلاقي قبل أن يتحول إلى مبدأ ذي قاعدة اقتصادية»[25]، أي أن الحرية تتحول حسب هذا التقرير إلى حرية كسب المال، وتحويل تلك الأخيرة إلى مبدأ أخلاقي يجب أن يفرض احترامه.

وحسب التقرير فإن الذين يشترون ويبيعون لا يقصد بهم الأفراد الماديون، وإنما أفراد معنويون، كالشركات المتعددة الجنسيات العملاقة، التي تدير ثروات وموارد هائلة، متجاوزة ليس فقط الأفراد، بل حدود الدول أيضا، إلا أن السوق الحرة "والتبادل الحر" اللذين هما بحسب التقرير "أولويات أساسية لأمننا

القومي"، لن يضمنا بمفردهما هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، خاصة مع وجود منافسين محتملين. من هنا تأتي مركزية وأهمية دور القوة العسكرية في تحقيق الحلم الأمريكي في الهيمنة على العالم.

وبذلك يكون مفهوم حرية التجارة أو "السوق الحرة" قد ارتبط بمفاهيم عالمية "كالحرية" التي نادى بها المفكرون الليبراليون طيلة القرن التاسع عشر في أوربا، إلا أن هؤلاء قد قصدوا غير ما تسعى إليه المدرسة النيوليبرالية اليوم، حيث أعداد "المهمشين" وليس الأجراء تزداد يوما بعد يوم في كافة أرجاء العالم بسبب هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على الإدارة الأمريكية، صاحبة أكبر قوة عسكرية في العالم، حيث تسعى تلك الشركات إلى إلغاء الحواجز والحدود القومية التي كانت تحمي الفرد من تسلطها واستفرادها بالقرار الاقتصادي، الهادف إلى الربح المادي على حساب شرائح واسعة من العمال.

في هذا الإطار يقول توماس دونيللي – الباحث في معهد الأمريكان انتربرايز – «أن الأمريكيين قد تبنوا دائما خيار التوسع لتحقيق مصلحتهم في الأمن القوي وذلك بحجة حرية التجارة، وهم يعتبرون أن استخدام القوة العسكرية ليس فقط مصدر اعتزاز وطني، بل أيضا ضمانة لحرية الإنسان في العالم»، فالمصلحة القومية الأمريكية بحسب الكاتب «تدفع الولايات المتحدة للعب دور فاعل وتوسعي، عن طريق استخدام القوة العسكرية» وإذا أخذنا بعين الاعتبار مدى إمكانية إحداث الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من تغيير في مجال العلاقات الدولية، ومن قلب في الحسابات والموازين، فإن دونيللي يرى «أن هناك ضرورة تجبرنا على إبقاء خيار الضربات الوقائية الاستباقية خيارا مفتوحا في مواجهة أي طرف يجرؤ على تهديد المصالح القومية الأمريكية[26]، حيث أعلن الرئيس بوش الابن مثلا أن امتلاك إيران للسلاح النووي يهدد المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية التي لن تسمح بذلك، لأن ذلك يهدد النظام الليبرالي الدولي[27].

إن هذه الليبرالية الجديدة التي تقودها النخب الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية والمراكز الرأسمالية الأخرى، تدعو إلى تحرير الأسواق المالية، وفتحها أمام حركة رؤوس الأموال المضاربة، واعتماد سياسات خصخصة شاملة، وإضعاف مؤسسات الحماية الاجتماعية، وشل الاتحادات النقابية، وتقليص حجم ودور الحكومة المركزية وخفض معدلات الفوائد العليا، وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات الرأسمالية العالمية، وإسقاط أهداف

العمالة الكاملة، وفكرة الحد الأدنى للأجور وعقود العمل الجماعية. هذه السياسات التي تتناسب أكثر مع مصالح الشركات الكبرى، وقد تناوبت الإدارات الأمريكية المختلفة – من ديمقراطية وجمهورية – على توفير الدعم الكامل لتلك الشركات من خلال تفكيك الأطر المؤسساتية للدول، وفتح المجال واسعًا أمام السلع والمنتوجات الأمريكية لغزو الأسواق، وتبرير الحروب بهدف الاستيلاء على ثروات الجنوب، وأخيرًا إعطاء الأولوية للأسواق وتقليص دور القطاع العام.

إن الولايات المتحدة الأمريكية توظف اليوم تفوقها العسكري المطلق وحربها على الإرهاب في مشروع اقتصادي ضخم يهدف إلى فتح أسواق جديدة أمام الشركات الأمريكية الاحتكارية، وبالتالي تصدير الفائض الإنتاجي لديها وتأمين الاستثمار المالي في قطاعات حساسة ومربحة، مثل النفط والمواد الأولية، وتشغيل اليد العاملة مع عدد العاطلين عن العمل لديها. ولا بد في هذا الإطار من الإشارة أن الدعوة إلى العولمة ما هي إلا هذا المشروع الاقتصادي، حيث أنها تقول على إعطاء الحرية المطلقة لقانون السوق، أي الإلغاء المطلق للحواجز والقيود الوطنية، وتحقيق التراكم الذي يزيد من قوة الشركات الأمريكية، ويؤمن مواقع سيطرتها العالمية وضمان تفوقها المطلق عبر توسع السوق وممارسة احتكار عالمي مضمون مسبقا عبر استخدام القوة العسكرية. من هنا تعتبر الشركات الأمريكية الداعم الأكبر لكافة المغامرات العسكرية، لا بل المحرض الأساسي للحرب على الإرهاب. إن اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لتلك السياسة يهدف أساسا إلى معالجة أزمة الاقتصاد الأمريكي والمتمثلة خاصة في عجز الميزان التجاري، وعجز موازنة الدولة الذي أصبح جزئيا في عهد الرئيس كلينتون، وعاد إلى التراجع بعد ذلك، إضافة إلى مشكل المديونية المرتفعة.

فإذا كانت الحرب على الإرهاب تهدف إلى فتح الأسواق، وبالتالي زيادة التصدير حتما عبر احتكار أسواقا بكاملها، الأمر الذي يقود إلى تعديل الميزان التجاري والتخلص من فائض السلع الذي يهدد بحدوث أزمة كساد، وكذلك تشغيل اليد العاملة عبر تلزيم الشركات لديها ومصانعها بالأدوات اللازمة لآلة الحرب، من أن ننسى مشاريع إعادة الإعمار التي تحتكرها شركاتها وتدر عليها مليارات الدولارات، فهي تهدف أيضا إلى إبراز التفوق المطلق للقوة الأمريكية ليكون وسيلة ابتزاز ضخمة من أجل دفع الآخرين (كاليابان وأوربا،

ودول الخليج النفطية) إلى تسديدنا ثورة الحرب، ولتكون أيضا هذه الحرب وسيلة لأن يفرض على الآخرين المشاركة في ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية العالمية، كما في حل مشكلات مديونيتها، مادامت في حربها على الإرهاب تدافع عن الرأسمالية وعن القيم الغربية بحسب ما يذهب إليه الفكر فوكوياما.

ب) الإفراط في الاعتماد على القوة لتحقيق الهيمنة الأحادية:

يقف العالم اليوم على مفترق الطرق بسبب الأزمة الأكثر خطورة في التاريخ الحديث، والتي بدأت مع أحداث 11 أيلول 2001، حيث تم تحريك أكبر قوة عسكرية منذ الحرب العالمية الثانية، وحيث شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في خوض مغامرة عسكرية تهدد مستقبل البشرية جميعا، إن رزنامة تلك الحرب كانت قد أعلن عنها بوضوح في مشروع للهيمنة الأمريكية التي أطلق عليه تسمية مشروع القرن الأمريكي الجديد، والذي أطلقه المحافظون الجدد، على رأسهم ثلاثة صقور ذوي نفوذ كبير هم: نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفويتر عام 1997. والذي يكمن في وضع مخطط للمحاربة والانتصار الساحق على عدة جبهات وحروب في آن واحد، ونحو بناء الإمبراطورية، هذا المشروع تبنته إدارة بوش الابن علانية، لا يشير فقط إلى وجوب شن عمليات عسكرية ضد الدول التي يطلق عليها تسمية "الدول المارقة"، بل أنه يستهدف أيضا الصين وروسيا كمنافسين محتملين في إطار حرب شاملة من دون حدود.

في السادس من أوت عام 2003، اجتمع أعلى قادة عسكريين أمريكيين من وزارة الدفاع في رئاسة القيادة العليا في القاعدة الجوية في "نبراسكا" مع ممثلين من قطاع الصناعة العسكرية، لتحديد جيل جديد من الأسلحة النووية بهدف استخدامها وفق قاعدة دفاعية – وقائية ضد الدول المارقة والمنظمات الإرهابية، وقد أكدت السياسة النووية الأمريكية الجديدة وجوب استخدام تلك القنابل في حروب تقليدية غير نووية، إذ أصبح ينظر إليها كوسيلة لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد تم تطويرها لاستخدامها ضد الأعداء، بهدف منعهم من استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وفي هذا الإطار استعملت أحداث 11 أيلول 2001 كتبرير لشن تلك الحروب التي خطط لها في وقت سابق من تلك الهجمات.

إن مشروع واشنطن "نحو قرن أمريكي جديد" يعلن عن أهدافه بوضوح، خاصة تأكيد الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وفي الوقت نفسه خنق أي منافس محتمل أو بديل لرؤية أمريكا حول السوق الاقتصادي الحر، كيف يمكن تحقيق هذه الهيمنة الشديدة الطموح والخطر على العالم؟ إن تقرير إستراتيجية الأمن القومي 2002 شديد الوضوح في هذا الإطار، فالهيمنة الأمريكية ستحقق بفعل القوة العسكرية، فقوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفوقها العسكري واللذان أصبحا يشكلان أداة بيدها لتحقيق مصالحها الاقتصادية، يدفعها إلى شن حروب وقائية مع أو بدون شركاء، كما حصل في العراق، كما أن تلك القوة تشكل اليوم أداة تفوق في المنافسة الاقتصادية مع كل من أوربا واليابان، كما مع روسيا والصين[28].

المراجع والاحالات

1 - د. سوسن العساف : إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ص: 239.

2- محمد أبو غزالة : القوة تحكم العالم، دار الأهلية للنشر، عمّان، 1997، ص : 38.

3 - Michael Hirsh : "Bush and the world", foreign affairs, vol. 81, n°5, (September, October 2002), http: //www.foreignaffairs.org.

4- د. سوسن العساق: مرجع سابق، ص : 144-145.

5 - فنسان الغريب : مأزق الإمبراطورية الأمريكية، .....ص: 50.

6 - نفس المرجع، ص : 51.

7 - روبرت كيغان : الفردوس والقوة : أمريكا وأوربا في النظام العالمي الجديد، تعريب فاضل حيتكر، الحوار الثقافي، بيروت، 2006، ص : 99.

8- فنسان الغريب : مرجع سابق، ص : 52.

9 - نقلا عن سوسن العساف: مرجع سابق، ص: 245.

10- نقلا عن صامويل هانتغتون : القوة العظمى الوحيدة، ترجمة وزارة الخارجية العراقية، شؤون خارجية، (آذار) مارس – أبريل / نيسان 1990، ص : 8.

11- سوسن العساف : مرجع سابق، ص: 246.

12- صامويل هانتغتون : مرجع سابق، ص: 13.

13 - Joseph S. Nye, Jr., Understanding international conflicts, an introduction to theory and history, 3rd ed, (New York : Longman, 2000), p: 5.

14 - سرمد عبد الستار أمين : القوة العظمى المهيمنة (دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد)، دراسات إستراتيجية، عدد 32، 2002، بغداد، ص ص: 30-31.

15- سوسن العساف : مرجع سابق، ص: 149.

16 - زياد حافظ : المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها على السياسة الخارجية، المستقبل العربي، مرجع سابق، السنة 27، عدد 36، أغسطس / أوت 2006، ص: 77.

17 - مصطفى الفيلالي : نحن والآخر، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 318، أوت / أغسطس 2005، ص: 15.

18 - سوسن العساف : مرجع سابق، ص : 57.

19 - نفس المرجع، ص : 57.

20 - مصطفى الفيلالي، مرجع سابق، ص : 16.

21 - Zbignieur Brezinski: La révolution techno électronique, traduit de l'Américaine par Jean Viennet, Calman Levy, Paris, 1971.

22 -Ibid.

(*) ناقد وكاتب يهودي، معروف بتعاطفه مع قضايا العالم الثالث والأستاذ في معهد التكنولوجيا في ماساشو ستنس في بوسطن.

23 - Naom Chomsky : Responsabilités des intellectuels, traduit de l'anglais par Frédéric Cotton , préface de Michael Albert, Marseille, Agone, 1998, P : 101-103.

24 - فنسان الغريب : مرجع سابق، ص : 61.

25 - إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سبتمبر 2002، ص : 18.

26 - فنسان الغريب : مرجع سابق، ص : 60-61.

27 - تصريح صحفي للرئيس بوش في البيت الأبيض في 26 ماي 2006.

28 - فنسان الغريب : مرجع سابق، ص : 213.